

خارطة طريق مراكش

من أجل إطار عالمي نحو توطين تمويل المناخ
خارطة طريق مراكش من أجل عمل مدن وجهات العالم لفائدة البيئة

الجزء الأول

نحن منتخبو العالم المحليون والجهويون المنتمون الى 114 بلدا والمجتمعون مع شبكاتنا الدولية بمدينة مراكش بالمملكة المغربية يوم 14 نونبر 2016، في إطار قمة المنتخبين المحليين والجهويين للمناخ حول موضوع «تمويل التحول المستدام للمجالات الترابية»،

من أجل المساهمة في أشغال القمة الثانية والعشرين لأطراف اتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP22)،

نعلم ما يلي :

نهضنا أنفسنا بالدخول التاريخي لاتفاق باريس حيز التنفيذ يوم 4 نونبر 2016، الذي يعد حدثا تاريخيا يشهد على تعبئة الحكومات الوطنية في مجال الالتزام الدولي من أجل المناخ.

إن دخول هذا الاتفاق، حيز التنفيذ، يوجه رسالة قوية للفاعلين غير الأطراف حول التزام الدول ويؤكد لهم التلاحم الإرادي للقوى الدولية من أجل تفعيل سيناريو 2 أو حتى 1.5 درجة.

كما نؤكد على التزام الفاعلين الغير الأطراف وتعبئتهم في إطار الأجنحة الدولية لعمل المناخ (GCAA)، وبالدرجة الأولى الحكومات المحلية والجهوية بالعالم كأبطال لتفعيل اتفاقية باريس.

وفي هذا الاتجاه نؤكد من جديد:

- الدور الأساسي للحكومات المحلية والجهوية كشركاء للحكومات الوطنية خاصة فيما يتعلق بتحديد وتفعيل المساهمات المعتمدة على الصعيد الوطني (NDC) والمخططات الوطنية للتكيف (DNA) وأيضا في إطار التكامل مع الالتزامات الذاتية المعتمدة عبر مختلف الاستراتيجيات وبرامج تقليص الانبعاثات بهدف تغيير أساليب الاستهلاك وطرق الإنتاج لضمان العيش الكريم للمواطنين.

- استمرارية التعبئة والتزام الجماعات الترابية على الصعيد العالمي من خلال : هذه القمة الثانية التي تلت لقاء دجنبر 2015 المنظم بباريس ومختلف المبادرات التي انخرطنا فيها والتي تعكس طموحا قويا لا يقل عن طموح التشريعات الوطنية، خاصة إدماج مواجهة التغيرات المناخية ضمن أولويات شبكاتنا الدولية، وأيضا حضورنا الفعال في مختلف القمم الدولية المرتبطة بأجندة التنمية المستدامة والمناخ، وعملنا في مجال التضامن المتبادل عبر اتفاقيات التعاون اللامركزي و الذي بواسطته ندعم بشكل تعاضدي عبر بعض الميكانيزمات ومنها (1% تضامن) وأيضا من خلال عملنا التشاركي اليومي على المستوى المحلي والجهوي مع مجموع الأطراف المعنية والمساهمة بالحيوية والاستمرارية والإبداع للمجالات الترابية وفي المقام الأول المواطنين حول اختلالات البيئة وأثارها ومواجهة التحول من أجل حياة أفضل.

- هذا وإن التطور العمراني لمواجهة حاجيات ارتفاع عدد السكان في أفق 2050 أصبح يتطلب بالحاح بنيات وتجهيزات تحتية وموارد مالية لتمويلها تحترم المناخ والتوفر على موارد بشرية ومنظومة قانونية وسياسات حضرية بديلة تستجيب لهذه التحديات الجديدة وكذلك مجهودات من أجل ضمان استمرارية الروابط بين المجال الحضري والقروي من أجل الحفاظ على المجالات الترابية مندمجة ومتجانسة.

غير أن النقص في الإمكانيات المالية والبشرية، مازال مستمرا من أجل الاستجابة للطموح المعلن عليه من طرف المجتمع الدولي خاصة بالنظر لحجم المسؤوليات والاختصاصات للحكومات المحلية والجهوية في إطار المسار اللامركزي.

ويمثل اتفاق باريس ارضية لتحديد سياسة دولية ناجعة في اتجاه ولوج و تعبئة الموارد المالية لفائدة الحكومات المحلية و الجهوية لمواجهة التغيرات المناخية عبر تغيير انماط الاستهلاك وطرق الانتاج.

ولهذا الغرض، أصبح من الأولويات الاساسية ادماج البعد المناخي في الثقافات والممارسات والهندسات و اختيار الاستثمارات عبر القنوات المالية العمومية والخاصة سواء الدولية منها أو الوطنية أو المحلية.

وعليه، يتعين التأكيد على أن التكيف مع التغيرات المناخية وتخفيف من أثارها، لا تشكل فقط إكراها، وإنما تشكل أيضا رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من أجل التنمية المستدامة للمجالات الترابية.

مما أصبح يتطلب بشكل مستعجل فتح حوار حول القيمة الحقيقية للأرسمال ونجاعة اختيار الاستثمارات، بالنظر الى مخاطرها على المناخ، والحاجة إلى تطوير التشريعات والقوانين وطرق عمل الفاعلين في مجال التمويل وخاصة بالنظر للإمكانيات التي أصبحت متاحة نتيجة التقنيات الحديثة في مجال تخفيض كلفة الإنتاج والزيادة في النجاعة والرفع من عدد الساكنة غير المستفيدة من الخدمات الترابية، وهي أورايش رائدة من شأنها مواكبة التغيرات المناخية، وذلك بمبادرة من الحكومات المحلية والجهوية.

وعلى الرغم من قيود التنظيمات المالية المحلية وعدم التوفر على الموارد المرصودة للاستثمارات التي تتطلبها البنيات التحتية فإن مدن وجهات العالم، ترصد مواردها الذاتية من أجل تمويل حصتها من الالتزامات المستدامة وخلق فرص الاستثمار للقطاع الخاص والمواطنين، كما أن النجاح المحقق من طرف أسواق الكربون المحلية والجهوية، أبان على أن المليارات من الدولارات يمكن إعادة استثمارها في الاقتصاد المحلي من أجل دعم المقاولات والجماعات الترابية والمواطنين، للانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون تسمح لهم على الخصوص من إدارة جزء من الإيرادات وإعادة استثمارها في مشاريع مستدامة.

هذا وفي الوقت الذي يتم فيه التفاوض بشأن خارطة طريق حول طرق تعبئة 100 مليار من الدولارات في التنمية من أجل انتقال منظم نحو دول بدون كربون، نذكر بما يلي:

– عدم تقادم الاتفاقيات الدولية المرتبطة بالتنمية المستدامة ومختلف النصوص الدولية المصادق عليها من طرف الحكومات المركزية خلال سلك المفاوضات -2015 2016: برنامج عمل حول تقليص المخاطر (SENDAI) وأجندة عمل أديس أبابا VDP

– ضرورة تجديد نظام تمويل الاستثمارات الدولية من أجل جعلها ملائمة للمناخ وتوجيه تدفقاتها بالدرجة الأولى نحو التنمية المستدامة المنجزة على المستوى المحلي تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع نسبة التمدين خاصة بالدول التي هي في طور النمو أو ذات الدخل المحدود؛ والتوازنات التي يجب تحقيقها لمواجهة عدم المساواة في الحق في التنمية المستدامة والولوج إليها و الانتفاع منها أخذا بعين الاعتبار المرجعية الرئيسة «المسؤوليات المشتركة ولكن المتميزة»، و«العدالة المناخية» المدرجة في اتفاق باريس؛ منح الحياة لمنطق النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي «قروي-حضري»؛ الحاجة لبروز صناعة محلية منخفضة الكربون من شأنها خلق مناصب شغل خضراء ودخل قار للأسر وخاصة بالمناطق الهشة.

– العمل على تقديم الدعم للاقتصاديات بالمجالات الترابية التي تعاني أكثر من الآثار السلبية لتغيرات المناخية، حيث إن قدرة وسرعة التحرك ليست في مستوى حجم التهديدات خصوصا على مستوى المجالات الترابية للبلدان ذات الدخل المحدود والدول الجزرية الصغيرة التي هي في طور النمو.

– الحاجة الملحة لتعبئة التمويلات العامة والخاصة على جميع مستويات العمل، من أجل دعم تدابير التكيف المناخي في شكل هيئات مع مواصلة البحث والتحليل وتسريع فرص التمويل الملائمة من خلال نماذج مبتكرة لهندسة التمويل.



**قمة المنتخبين
المحليين والجهويين
للمناخ**

14 نونبر 2016 | مراكش

هذا وارتباطا بقمة «تمويل التحول المستدام للمجالات الترابية»، نثمن:

- ديناميكية والتزامات وتصريحات بعض الفاعلين والائتلافات الرئيسية للمستثمرين العموميين والخواص التي تلت اتفاق باريس كيوم تمويل المناخ (CFD) إعلان (IDFC) وائتلافات أخرى للمستثمرين العموميين والخواص والمؤسستيين، ودعوتهم للاستمرار في الحوار من أجل وضع آليات التعاون والتحالفات لتفعيل وتسريع أثر أعمالنا الاستثمارية المشتركة على مجالتنا الترابية؛

- ائتلاف تمويل الفاعلين «غير الأطراف»، الذي تم اطلاقه خلال قمة فرصة المناخ بنانت، NANTES وكذا ديناميكية مجموع الائتلافات المتعددة-الفاعلين والمتعددة المستويات والأفقية والقطاعية التي أحدثت من أجل التعبير عن التزام «غير الأطراف»، خلال أجندة العمل التي نحن بصدد بنائها بشكل مشترك في جو يطبعه الاستعجال والمسؤولية والإرادة والثقة؛

- رابطة مدبري المدن للتمويل المرتبط بالمناخ (CCFLA)، باعتبارها التقاء تاريخي متعدد الفاعلين ومتعدد المستويات في سلسلة تمويل المناخ والتي تعمل على تحديد الاستراتيجيات والميكانيزمات ورصد نقاط التقاء ما بين التدفقات المالية والمؤسسات المعنية وقنوات التوزيع وشروطها من أجل الاستثمار المستدام في تنمية مدمجة بكاربون منخفض وذات مناعة بالمجالات الترابية؛

وبهذا الخصوص فإننا ندعم:

- روح خارطة طريق مختلف هذه الائتلافات والديناميكيات وكذا إدماجها في إطار أجندة العمل والأخذ بها في أشغال الأطراف حول آليات تمويل اتفاق باريس، من أجل دمج المجالات التشريعية والتنظيمية الكفيلة بضخ مشاريع المجالات الترابية بالتدفقات المالية المناسبة لحاجياتها وتحدياتها وتقوية قدرة عمل الجماعات الترابية في مجال الهندسة والتعبئة والتنسيق والاستعمال الناجع للموارد الضرورية للاضطلاع بالمهام والمسؤوليات المنوطة بالحكومات المحلية والجهوية؛

-لذا، نعيد التأكيد على استعجالية دعم تنفيذ توصيات رابطة مدبري المدن لتمويل المناخ (CCFLA)، التي تم نشرها في تقرير حول وضعية التمويل المرتبط بالمناخ بالمجالات الترابية سنة 2015 والتي تطالب بدعم:

· تنمية وتقييم وتنسيق أفضل للتسهيلات من أجل إعداد المشاريع القابلة للتمويل والتي توفر المؤهلات التي من شأنها جلب الاستثمارات ووضع برامج استثمارية وطنية ومحلية؛

· الوساطة والضمانة التمويلية بهدف خلق شروط تمويل مشاريع محلية وجهوية من خلال الدعم المقدم للأبنك التجارية وصناديق التنمية البلدية وكذا آليات أخرى للتمويل المشترك بين الجماعات الترابية؛

· سياسات الاندماج والتعاون الأفقي عبر تطوير المنظومة القانونية والتنظيمية الملائمة لتوزيع الاستثمارات المحلية خصوصا في إطار اللامركزية المالية و في إطار شراكات القطاع العام والخاص والقطاع العام والعام؛ مع تامين ملائمة المناخ مع الصفقات العمومية المحلية

· تدابير تحديد أسعار الكربون (أسواق الكربون المحلية، إحداث الضرائب الخاصة، إدماج العوامل الايجابية والسلبية في الميزانيات)
· مختبرات الابتكار التمويلي والعمل على تشبيكها من أجل عمل معمق حول تحديد وتنظيم وتجديد نماذج التمويل المعمول بها على الخصوص على المستوى المحلي، وذلك من أجل سد هوة الاستثمار الأخضر المحلي.



قمة المنتخبيين المحليين والجهويين للمناخ

14 نونبر 2016 | مراكش

الجزء الثاني

وفي هذا الإطار نوصي الحكومات الوطنية، الأطراف في اتفاق باريس، وآلياتها الثنائية أو المتعددة لتمويل التنمية المستدامة وكذلك مجموع الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة بما يلي:

► تقوية قدرات عمل الحكومات المحلية والجهوية ودعم مسارات إعداد وتمويل مشاريعها

• عبر التعاون والاندماج الأفقي، ليس فقط بضمان تفعيل نافع بالمجالات الترابية للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الأطراف ولكن أيضا عبر مقارنة تصاعدية للمعلومات الموجهة للأطراف من أجل اتخاذ القرارات الدولية الملائمة لواقع المجالات الترابية، يجب أن يكون التعاون والتنسيق والتناغم هدفا للحكومة على جميع المستويات خاصة فيما يتعلق بميكانيزمات لامركزية التمويل بتقوية الدور التكميلي للمدن والجهات.

• عبر تقوية التعاون الأفقي حول التمويل:

– بين الجماعات الترابية على المستوى الوطني والدولي وخاصة في مجال تخطيط وتدبير موارد جديدة من أجل البيئة وكل آلية إدماج جهوية من خلال الدعم لمحاور التنمية المدرجة لمخاطر المناخ واستجابته المرنة لاستثمارات المستدامة؛

– ما بين القطاعات وما بين الصناعات (المدمجة للقوانين والتدابير التي تسمح بتطوير اقتصاديات جديدة ملائمة للمناخ، الاقتصاد الجاري والاقتصاد الاجتماعي والتضامن... الخ)؛

• عبر دعم تسهيلات إعداد وخلق سلسلة مشاريع مرجعية قابلة للتمويل كبرنامج أعمال التحول PROGRAM-TAP يثمن خاصية الاستدامة، والاندماج والمناخ للمشاريع المقترحة للتمويل، والمتضمن للتقييم وتتبع فعالية أدوات التمويل المستعملة في الاستثمار على مستوى المجالات الترابية. إن تطوير معايير الاستثمارات في المناخ، يجب أن يتم على المستوى التكنولوجي وهندسة التمويل العالمي والوطني من أجل توجيه استراتيجيات التمويل بشكل يقوي من مناعة المجالات الترابية. وهذه الديناميكيات يجب أن تسمح بمضاعفة التمويل تجاه مشاريع التكيف التي تعتبر أولوية للحكومات المحلية والجهوية وخاصة بالمجالات الترابية الأكثر تعرضا للتغيرات المناخية؛

• عبر وضع في أفق 2020 إطار عمل دولي من أجل توطين التمويل المرتبط بالمناخ والرامي الى تقوية سلطة العمل والقدرات التمويلية على مستوى الفرق المحلية، تسمح بتفعيل قدرة تحديد وتمويل نسقي ومندمج لاستراتيجيات المناخ المحلية والجهوية، وكذا تشكيل سلطة للتفاوض المالي والابتكار القوي لدى الفاعلين المحليين والجهويين. وهو الإطار الذي يمكن إدراجه كبرنامج عمل رائد لاتفاقية باريس والأجندة العالمية لعمل المناخ GCAA وتكملة لمخططات تنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني (NDCS) والاستفادة، في المقام الأول من دعم الأبنك الثنائية أو المتعددة للتنمية ومن الحكومات المركزية بتناغم مع تفعيل مساهماتها المحددة على المستوى الوطني ومخططاتها الاستثمارية، من أجل استقطاب التمويل الخاص للمناخ، اللازم لتحقيق الاستثمارات المحلية والجهوية المطلوبة من خلال تتبع سيناريو 1.5 درجة.

► إدماج البعد المحلي والجهوي للتحولات البيئية في المالية العالمية الحالية

• عبر دعم إعداد معايير لتمويل المناخ على الصعيد الدولي والمحلي، يدمج المستويات المحلية للاستثمار وخصوصياتها، من خلال تعزيز المراكز المالية وأجهزة الوساطة للتمويلات الخصوصية تجمع مهنيي التمويل القادرة على تشكيل إطارا لاستثمارات مهنية، تسمح بجلب الاستثمار الخاص للبرامج المحلية. وهذه المؤسسات ومراكز الخبرة والمعايير المالية، هي غائبة حاليا، في عديد من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وتمنع التدفقات المالية من الوصول الى المجالات الترابية التي هي في حاجة لاستثمارات مستقبلية في إطار احترام التزاماتنا اتجاه أجندة 2030 وتفعيل أهدافنا 17 للتنمية المستدامة.



قمة المنتخبين المحليين والجهويين للمناخ

14 نونبر 2016 | مراكش

• عبر تغيير الثقافات والممارسات المالية العمومية المحلية من خلال العمل على إدماج مخاطر المناخ في إطار نسق شكلي وتفعيل وتقييم وتتبع السياسات وخيارات الاستثمار المحلي والجهوي، وتقييم ومنح العلامة للمنتجات التمويلية المتاحة للحكومات المحلية والجهوية حسب المخاطر المعرضة لها المرتبطة بتغير المناخ وحسب مساهماتها في الانتقال نحو اقتصاد ذو كربون منخفض، يشكل أولوية من أجل صياغة توجهات مرجعية للمستثمرين العموميين والخواص؛

• عبر تسريع ديناميكيات الأجهزة والمؤسسات المرتبطة بتقليص مخاطر الاستثمار المحلي من خلال حوارات قطاعية تجمع الفاعلين المحليين والجهويين وفاعلي المالية العمومية والخاصة من أجل تجديد الاهتمام على الصعيد المحلي للاستثمارات.

ولهذا، فإن الدعم بالدرجة الأولى لأبنك التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف، يعتبر أمرا ضروريا، حيث أن لديها قوة الابتكار واقتراح الحلول وضمان الأسواق التي تنطوي حسب المستثمرين الخواص والمؤسساتيين على المخاطر، كما هو الشأن بالنسبة للمستويات المحلية.

➤ دعم التثمين ونقل المعارف والممارسات والولوج لمصادر التمويل المتاحة والهندسة المرتبطة بها.

• عبر دعم آليات نقل المعارف حول مصادر التمويل والهندسة المناسبة وكذا القيام بأبحاث عملية من أجل تنظيم المقاربات وطرق التهيئة والتثمين وتدريب واستعمال الموارد الذاتية للمجالات الترابية، حيث توجد حاليا الثروات الأكثر أهمية التي يتعين تعبئتها للاستثمار في تغيير نموذج المناخ.

وكذلك التعريف بمصادر التمويل المتاحة للمدن والجهات انطلاقا من المستوى الدولي (الصناديق الخضراء ومساعدات التنمية والتعاون اللامركزي عن طريق ميكانيزمات من قبيل 1% تضامن) إلى المستوى المحلي (التحفيزات الضريبية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني).

إن دعم التعاون اللامركزي في مجال التمويل والذي انخرطت فيها مدن وجهات العالم من خلال تبادل التجارب والمعارف، يشكل محورا أساسيا للعمل في تسريع وتيرة الاستثمار المحلي والجهوي. ويجب كذلك على التمويلات أن تنصب على الشبكات والتحالفات الموضوعاتية للمدن والجهات، التي تجمعها وتعطي امتيازاً للشراكات والمشاريع المتعددة الأطراف والعمليات التي تساعد على التبادل التقني في مجال التأقلم مع التغيرات المناخية وخفض تأثيراتها.

• من خلال التمكين من الولوج المباشر لصناديق المناخ الدولية المتخصصة: الصندوق الأخضر للمناخ والصندوق الدولي للبيئة وأيضا أبنك التنمية الثنائية أو المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية للتنمية ودعم الوساطة المالية ومختبرات الابتكار المالي.

يشكل إعادة التوازن لصالح تمويل مشاريع التكيف أولوية معترف بها من طرف اتفاقية باريس ومؤكدة من طرف الحكومات المحلية والجهوية من خلال خارطة طريق العمل هاته.

ينبغي أيضا وضع استراتيجية دعم مشاريع ذات آثار اجتماعي محلي التي تستدعي ميزات أقل من الحجم المطلوب من قبل المشاريع الكبرى للبنية التحتية ولا سيما في إطار تفعيل المساهمات المحددة على المستوى الوطني والبرامج الوطنية للتكيف.

في هذا الصدد، نسجل أن مناعة المجالات الترابية وساكنتها يمكن أن تعتمد على منظومة بنية تحتية ذات تكلفة منخفضة وتقنية بسيطة لامركزية، مع تدبير جماعتي مرتكز على المعارف الموروثة كمصدر للابتكار وبتطابق مع الدخل الأسري الذي يندرج في صلب الاقتصاديات الغير المهيكلة.

ولهذا فإننا ندعو ونلتزم:

- بحوار وتعاون تام بين الفاعلين العموميين المحليين والجهويين والفاعلين الماليين من أجل خلق ثقافة جماعية مشتركة للمخاطر والحاجيات والفرص.

- إطلاق سنة 2017، لحملة عالمية لتوطيق التمويل المرتبط بالمناخ من أجل تسريع تعبئة التمويلات لفائدة المستوى المحلي وخاصة في اتجاه المجالات الترابية المعرضة والهشة على الخصوص بإفريقيا والدول الأقل تقدما والدول الجزرية، بتنسيق مع اقتراحات الشراكة العالمية لتوطيق التمويل، وأعمال رابطة محبري المدن للتمويل المرتبط بالمناخ وجميع تحالفات فاعلي التمويل العمومي والخاص.

إن الحملة العالمية من أجل توطيق التمويل المتعلق بالمناخ سيتم تنسيقها على المستوى المحلي بواسطة محرك البحث المتعلق بقاعدة معطيات متطورة خاصة بالصناديق والمبادرات والمتوفرة عبر الشبكة العنكبوتية من طرف الحكومة الألمانية والحكومة المغربية المستضيفة لكوب 22 في إطار ترأسهما المشترك لهذه المبادرة من أجل توفير شروط وأدوات رؤية واضحة واندماج فرص التمويل.

وهذا المسار يجب أن يركز ويستلهم من العمل المنجز من طرف رابطة محبري المدن للتمويل المرتبط بالمناخ حول ديناميكية الخريطة العالمية للفرص وإكراهات التمويل لفائدة الحكومات المحلية والجهوية، وأن يأخذ بعين الاعتبار وضعيات الحكومات المحلية والجهوية المعنية وتصنيف مداخيلها ومدى تعرضها للمخاطر وأنواع مشاريعها.

ولذلك نفوض لرابطة محبري المدن للتمويل المرتبط بالمناخ السهر على تنفيذ توصيات خارطة الطريق للعمل هاته بتعاون مع الشبكات الدولية للجماعات الأعضاء الممثلة للحكومات المحلية والجهوية في النقاشات وتدبير الائتلاف، وذلك بتنسيق مع كلوبال تكسفورس.

نعطي موعدا لجمع شركائنا خلال مؤتمر الأطراف COP 23 للوقوف على نتائج هذه التعبئة الغير مسبوقه حول التدفقات المالية المتاحة ولوجها من طرف المدن والجهات بالعالم.

ملحوظة:

نحن الموقعون على هذا البيان تقتصر مسؤوليتنا على التوجيهات والتوصيات العامة المتضمنة به. ولا يمثل هذا البيان إقرارا على كل كلمة أو رقم أو التزام جاء به.